الإعلام الجديد وحقوق الانسان
New Media and Human Rights

الكلمات المفتاحية: الإعلام، الإعلام الجديد، الحقوق، حقوق الإنسان.

Keywords: Media, New media, Rights, Human rights.

DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.CO.2024.5.5

أ. د. غني ناصر حسين

الجامعة المستنصرية- كلية الآداب

Prof. Dr. Ghani Nasser Hussein
Al-Mustansiriya University - College of Arts
Ghninasr1@gmail.com

أ.م.د. احلام محمد شواي

الجامعة المستنصرية- كلية الآداب

Assistant. prof. Dr Ahlam Mohammed Shuai
Al-Mustansiriya University - College of Arts
Ahlamshawy@gmail.com

ملخص البحث

Abstract

تناولنا في هذا البحث موضوعاً حيوياً يتعلق بمدى إسهام الإعلام الجديد بتعزيز حقوق الإنسان ولاسيما في ظل انتشار الوسائل الإعلامية التي باتت تقدم نماذج هابطة تحمل في ثناياها العديد من الإساءات للإنسان وحريته الشخصية وحقوقه في العيش والحياة الآمنة البعيدة عن التدخل. وهدفنا هو الوقوف على:

- **مدى نهوض الإعلام بدوره المستقل في مجال حقوق الانسان.**
- **التأثير المتبادل بين الإعلام الجديد وحقوق الانسان.**
- **الوقوف على أهم التشريعات العراقية في مجال الاعلام الجديد.**
- **دور الإعلام الجديد في تعزيز احترام حقوق الإنسان ودفع التنمية البشرية**

Abstract

In this research, we address a vital topic related to the extent to which the new media contributes to the promotion of human rights, especially in light of the spread of media outlets, which now present downward models that carry many abuses of human beings, their personal freedom, and their rights to live and live a safe life away from interference. Our goal is to stand on:

- *The extent to which the media plays its independent role in the field of human rights.*
- *The mutual influence between new media and human rights.*
- *Identify the most important Iraqi legislation in the field of new media.*
- *The role of new media in promoting respect for human rights and promoting human development.*

المقدمـــــة

Introduction

أدى الإعلام قبل الثورة العلمية التكنولوجية وعولمتها دوراً هاماً في حياة المجتمعات وفي كثير من القضايا والشؤون الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية إلى درجة أنه كان يوصف بالسلطة الرابعة لما يقوم به من ممارسات إيجابية تصون بها الحقوق والحريات، وما تمارسه من دور رقابي، بعد السلطات الثلاثة المعروفة (التشريعية والتنفيذية والقضائية). اذ كان الإعلام بجميع وسائله (المسموعة والمقروءة والمرئية) يخضع للهيمنة السياسية التي تملي عليه نشر ما ترغبه وما لا ترغبه وتتحكم فيما ينبغي أنْ يعمله الجمهور من عدمه.

غير أنّه وبعد التطور التكنولوجي وثورة المعلومات لمْ تعد وسائل الإعلام تؤدي فقط وظائفها السابقة وتخضع بشكل كبير للسلطة السياسية؛ وإنما شهدت توسعاً وحرية أكبر حيث أصبح الحديث عن الاعلام بوصفه آلية لحماية وترقية حقوق الانسان، ومراقب لنشاطات سلطات الدول والمنظمات والجماعات والأفراد في الوقت الحاضر، من قبيل الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان وفضح مرتكبي تلك التجاوزات دولاً أو جماعات أو أفراد فضلاً عمّا يؤديه من دور في تنوير المواطن وتوعيته بحقوقه كافة غير منقوصة.

فالاهتمام بحقوق الإنسان أصبح فضية إعلامية عالمية تجاوزت الحدود المحلية والدولية بفضل الرسالة الإعلامية التي تبث عبر مختلف القنوات الإعلامية وبقدرة كبيرة وفائقة في نقل الخبر بغض النظر عن الحدود والمسافات ليطلع عليها الراي العام العالمي، ومن هذا المنطلق نجد أنّ وسائل الإعلام الجديد يمكن أنْ تكون أخدى آليات الحماية لحقوق الإنسان، فالعلاقة إذن هي علاقة ترابطية بين وسائل الإعلام الجديد وبين حقوق الإنسان فكلاهما في خدمة الإنسان.

وتأسيساً على ما سبق فإنّ موضوع الورقة البحثية يدور حول الدور الجديد الذي صار للإعلام والمتعلق بحماية حقوق الإنسان وترقيتها، أي كيف يوظف الإعلام في ترقية حقوق الانسان وحمايتها في المجتمع العراقي.

ووجدنا من المفيد أنْ نقسم هذه الورقة إلى مباحث محددة يمكنها أنْ تسهم في الوصول إلى أهداف البحث وعلى النحو الآتي:

المبحث الاول

Chapter one

العناصر الأساسية للبحث

The basic elements of research

موضوع البحث:

Research topic:

نتناول في هذا البحث موضوعاً حيوياً يتعلق بمدى إسهام الإعلام الجديد بتعزيز حقوق الإنسان ولاسيما في ظل انتشار الوسائل الإعلامية التي باتت تقدم نماذج هابطة تحمل في ثناياها العديد من الإساءات للإنسان وحريته الشخصية وحقوقه في العيش والحياة الآمنة البعيدة عن التدخل.

أهمية البحث:

The importance of research:

– يعدّ البحث الحالي إضافة نظرية لحقل الإعلام وحقوق الإنسان إذْ يسهم الإعلام بالارتقاء بحقوق الإنسان؛ بلْ يعدّ أداة اساسية من أدوات تعزيز الحقوق.

– يعدّ البحث الحالي محاولة للتعرف دور الإعلام في نشر حقوق الإنسان والدفاع عنها، وتوعية الأفراد بفهم تلك الحقوق فهماُ حقيقياً بعيداً عن الشعارات التي تتجاوز ذلك الفهم إلى الإساءة إليها.

أهداف البحث:

Research objectives:

يستهدف البحث الوقوف على:

- الوقوف على مدى نهوض الإعلام بدوره المستقل في مجال حقوق الانسان.
- معرفة التأثير المتبادل بين الإعلام الجديد وحقوق الانسان.
- الوقوف على أهم التشريعات العراقية في مجال الاعلام الجديد.
- الوقوف على دور الإعلام الجديد في تعزيز احترام حقوق الإنسان ودفع التنمية البشرية.

منهجية البحث:

Research methodology:

البحث يعدّ من البحوث الوصفية التي تعتمد الوصف الكيفي للظاهرة أو الموضوع المطروح، وعليه فقد تم تجميع شتات الأفكار والمعلومات المحيطة به من عدة مراجع علمية للوقوف على حقيقة الأسباب التي تقف خلف ظهوره بهذه الصورة، آملين في الوقت نفسه من الباحثين في هذا الشأن إغناء

هذا البحث وتدعيمه بوجهات النظر المتباينة حوله من خلال بحوثهم العلمية ولاسيما إذا تناولت الجوانب الميدانية للموضوع.

المبحث الثاني

Chapter Two

مدخل تعريفي- ويتضمن

Introductory introduction - includes

اشارات تاريخية لمفهوم الاعلام الجديد:

Historical references to the concept of new media:

جاءت الترجمة الحرفية لمفهوم الاعلام الجديد من اللغة الانكليزية ***New Media*** فكلمة ***Media*** تقابلها في العربية (وسائل إعلام) وهي جمع مفردها ***Medium*** ، وتقابلها في اللغة العربية (وسيلة إعلام)، وعلى وفق هذا حين نقول ***New Media*** نعني به (وسائل الإعلام الجديد)، وقد تباين الباحثون في تحديد هويته، وقدمت له تعريفات متعددة تنسجم مع رؤيتهم وفهمهم له، فضلا عن البيئة التي ينتمون اليها. ولا يوجد تاريخ محدد يمكن لنا أنْ نشير عبره بالدقة الى ظهور مصطلح الإعلام وتداوله، لكن أولى الاشارات بشأن هذا المفهوم كانت مع اختراع المطبعة في **1447** من قبل العالم الالماني نوتنبرغ، ويذهب اصحاب هذه الرؤية الى أنّ هذا الاختراع أحدث نقلة كبيرة أسهمت في ولادة أحد أهم وسائل الإعلام الجماهيري المتمثلة في وسائل الإعلام المطبوعة (صحف، مجلات) وطبعها وتوزيعها بشكل تجاري. في حين يعد الباحثان غيتلم وبنكري أنّ أول استخدام لهذا المفهوم كان في **1840** مع اختراع التلغراف بالاستناد الى فكرة الانتقالية في مجال الإعلام الذي مثله هذا الاختراع وما وفره من سرعة انتقال المعلومات بين دول العالم المتعددة.

تعريفات الاعلام الجديد:

Definitions of new media:

يجري تداول تسميات ومصطلحات متنوعة وغالباً كبدل لتسمية الإعلام الرقمي منها (الاعلام التفاعلي، إعلام الوسائط المتعددة، الاعلام الشبكي الحي على خطوط الاتصال، الإعلام السيبروني، الإعلام الشعبي[1].

وقدم خبراء الإعلام والمختصون بهذا المجال تعريفات عدة لمفهوم الإعلام الجديد منطلقين من فهمهم لهذا المصطلح الجديد، فبعضهم يعده تطوراً طبيعياً ينسجم مع ما آلت إليه الثورة التكنلوجية، واخرون يعدونه أنموذجاً لبرامج التلفزيون والراديو التفاعلية التي ظهرت وانتشرت مع بدء حقبة

الخمسينيات والستينيات مثل برامج أوبرا وصباح الخير أمريكا وغيرها ،في حين يعده آخرون تعبيراً عن استخدام منصة الانترنت الناتج عن اندماج وسائط عدة متمثلة بالنص والصورة والصوت، وفيما يأتي نستعرض بعضا من هذه التعريفات. إذْ يعرفه قاموس التكنولوجيا الحديثة بأنّه اندماج أو تكامل بين أجهزة الكومبيوتر والشبكات الكمبيوترية والوسائط المتعددة.. كما عرفته موسوعة ويكيبيديا بأنّه مصطلح واسع الانتشار في الدراسات الاعلامية ثم الحق بهذا التعريف التغييرات التي طرأت على وسائل الإعلام التقليدي المتمثلة باستخدام التقنية الرقمية في انتاجها كما يحدث في الصور والموسيقى والنصوص، فضلاً عن سمة التفاعلية التي تميزت بها هذه الوسائل التقليدية لاسيما في التلفزيون عبر انتاج برامج الواقع، والبث المباشر، والحوارات التي تتيح للمشاهد التواصل مع ضيوف البرنامج وعرض افكارهم، والشيء نفسه حدث مع بعض البرامج التي تبث عن طريق الراديو، التي فتحت قنوات مباشرة مع المستمعين عن طريق الاتصال المباشر بواسطة تزويدهم بأرقام مباشرة يمكنهم عبرها التحدث مع الضيوف بشكل مباشر والحوار معهم بشأن الافكار المعروضة في البرامج الحوارية الاذاعية. كما يعرفه قاموس كمبريدج بأنه المنتجات والخدمات التي تزودنا بالمعلومات أو الترفيه التي تستخدم أجهزة الكومبيوتر والانترنت عن طريق وسائل غير تقليدية كما يحدث مع التليفون والصحف. ويعرفه قاموس الانترنت الموجز بأنه أجهزة الإعلام الرقمية عموما، أو صناعة الصحافة على الانترنت. ويشير هذا التعريف الى الوسائل التقليدية التي استخدمت التكنلوجيا الرقمية مثل الصحف المطبوعة والتلفزيون والراديو وحتى السينما. كما تعرفه موسوعة ويكبيديا بأنه الاشكال العديدة المستحدثة من نظم الاتصال الالكتروني التي اصبحت ممكنه بفضل الكومبيوتر. وهذا التعريف يتسع ليشمل وسائل الإعلام التقليدي وباتت صحف اليوم المطبوعة غير صحف الامس والحال نفسه ينطبق على الراديو والتلفزيون. وتنفرد كلية شريدان التكنولوجية بتقديم تعريف لمفهوم الإعلام الجديد من واقع الممارسة بأنه يشمل أنواع الاعلام الرقمي كافة على شكل تفاعلي رقمي ويشير الباحث عباس مصطفى صادق الى ان هناك سمتان تميزان الاعلام الجديد عن الإعلام التقليدي وفقا لهذا التعريف الاولى تتصل بطريقة بث المضمون، والاخرى تتصل بالكيفية التي يتم عن طريقها الوصول الى خدماته ، وعلى وفق هذا التعريف يقسم الإعلام الجديد على اربعة اقسام وهي كما يأتي[2]:

1. نمط يعتمد على شبكة الانترنت وتطبيقاتها بشكل مطلق، ولم يكن له اصل مسبق ويتميز هذا النمط بتحقيق نقلات نوعية، وسمات مميزة وظهور تطبيقات عدة بشكل مستمر لا يمكن الوقوف على عددها.

2. الإعلام الجديد الذي يعتمد على الاجهزة المساعدة المحمولة ومنها أجهزة الموبايل وقراءة الكتب والصحف ويتسم بسرعة نموه أسوة بالنوع الاول.
3. يتصل النمط الثالث من الاعلام الجديد بوسائل الإعلام التقليدية التي اضيفت لها مميزات مثل التفاعلية ودخلت التكنولوجيا في عملية تصنيعها
4. يتميز النمط الرابع باعتماده على منصة الكومبيوتر عن طريق استخدامه شبكة الانترنت أو استخدامه الاقراص والكتب المحفوظة الكترونيا.

التشريعات والقوانين العراقية الخاصة بالإعلام الجديد:

Iraqi legislation and laws related to new media:

في العراق بات الإعلام الرقمي يتربع على عرش الاعلام في مجال السوشيال ميديا واخبار التكنولوجيا، فيما سجلت عملية تدريجية لانسحاب الصحافة الورقية وتحولها الى صحافة رقمية تعتمد مواقع محددة على الشبكة العنكبوتية .لكن الفوضى ما زالت تسود هذا الواقع في غياب قانون يضبط الإعلام الرقمي، نظرا للخلاف القائم حول قانون جرائم المعلوماتية الذي يناقشه مجلس النواب العراقي منذ العام 2019 من دون التوصل الى اقراره. وفي غياب قانون يحكم وينظم الإعلام الرقمي في العراقي، تتعامل السلطات العراقية مع هذا الإعلام وفق القوانين المعتمدة سابقا. وهناك مسودة مشروع قدمت الى البرلمان العراقي في العام 2019 باسم (قانون جرائم المعلوماتية الالكترونية) الا أن هذا المشروع تأجل البت به بسبب الاعتراضات الكثيرة التي أبدتها منظمات المجتمع المدني. وفي مقدمتها نقابة الصحفيين العراقيين خشية أن يتحول هذا القانون الى قانون استبدادي يقمع الحريات الخاصة ،فضلا عن أنه يتعارض مع قانون حماية الصحفيين العراقيين الذي قدمته النقابة وأقره البرلمان العراقي في وقت سابق. وتتعامل السلطات مع مواقع التواصل الاجتماعي في حال المخالفات عن طريق احالة المخالفين الى المحاكم المختصة، وقد خصصت نقابة الصحفيين العراقيين عدة محامين في بغداد والمحافظات للدفاع عن الناشطين. وتسعى النقابة الى اقرار قانون خاص بالإعلام الرقمي، وتتعامل النقابة مع العاملين في الاعلام الرقمي كما هو تعاملها مع العاملين في الإعلام التقليدي. الا أن ظهور الإعلام الرقمي عكس بعض السلبيات على الواقع الصحفي وأدى الى تسريح العديد من العاملين في الاعلام التقليدي التي تحتاج الى المزيد من التطوير والتدريب[3].

ويواجه الإعلام الجديد بعض الاشكاليات في انتشاره منها على سبيل المثال[4]:

- صعوبة الوثوق والتحقق من المحتوى من صحة وصدقية البيانات والمعلومات التي تحويها بعض المواقع في ظل الحاجة الى تعزيز التواصل للقدرات الثقافية والتعليمية للمتلقي.
- ضعف الضوابط الضرورية لضمان عدم المساس بالقيم الدينية والمعتقدات والموروثات الثقافية للمجتمع.
- ضعف السيطرة على نشر العنف والتطرف والارهاب..
- عدم التوزان بين حجم ونوعية الرسائل الإعلامية الموجهة وبين استعداد المتلقي لها في ما يتعلق بالرأي والرأي الاخر.
- تفتيت دائرة التلقي والتركيز على مخاطبة الافراد والجماعات الصغيرة وفق الميول والاحتياجات الفردية.
- انتهاك النشر والملكية الفكرية وحرية الابداع.
- ارتكاب الجرائم الالكترونية وانتشارها بصورة واسعة باستخدام التقنية الحديثة.
- صعوبة الحفاظ على أمن الوثائق والمعلومات في ظل تطور وسائل التقنية في اختراق المواقع والخصوصية للمحتوى في الإعلام الجديد.

المبحث الثالث

Chapter three

تعريف بحقوق الإنسان

Definition of human rights

حقوق الانسان هي تلك المعايير الاساسية التي لا يمكن للأفراد أن يحيوا بدونها بكرامة كبشر، وأن حقوق الانسان هي أساس الحرية والعدالة والسلام ، وأن من شأن احترام حقوق الانسان أن يتيح امكان تنمية الفرد والمجتمع تنمية كاملة. وحقوق الانسان حقوق متأصلة في جميع البشر، مهما اختلفت جنسيتهم أو مكان اقامتهم أو نوع جنسهم أو اصلهم الوطني أو العرفي أو لونهم أو دينهم أو لغتهم أو أي وضع اخر يحق لنا جميعا الحصول على حقوقنا الانسانية على قدم المساواة وبدون تمييز وجميع هذه الحقوق مترابطة ومتآزرة وغير قابلة للتجزئة[5].

هذا الطابع الانساني الشامل للحقوق يضفي عليها طابعا اخلاقيا، ويجعلها حقوقاً غير قابلة للتنازل عنها، وغير مشروعة الانتهاك لأي سبب من الاسباب. وتصبح هذه الحقوق هي بذاتها مصدر الشرعية ولا تستمد شرعيتها من أي نظام قانوني وضعي. فاذا أصدرت الدولة الوطنية تشريعا ينتهك حقوق الانسان لمواطنيها بأن يحرمهم من حرياتهم الطبيعية مثلا أو يميز بينهم بسبب الدين أو الاصل أو اللغة

أو العرق كان هذا القانون عاريا من الشرعية القانونية وكانت الدولة التي أصدرته عارية من الشرعية السياسية. وبطبيعة الحال يمكن تتبع حقوق الانسان في التراث الديني والفكري للبشرية لقرون عدة سابقة على الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام 1948، فلا تخلو ديانة من الديانات من نصوص حول تكريم الانسان ، ولا تخلو ثقافة من الثقافات من مبادئ الرحمة والعدل والانصاف. فمصطلح حقوق الانسان أذن يشير الى مجموعة الحقوق اللصيقة بالشخصية الانسانية التي نصت عليها المواثيق الدولية والتي يتمتع بها الانسان ولا يجوز تجريده منها لأي سبب كان بصرف النظر عن كل مظاهر التمييز مثل الدين واللغة واللون والاصل والعرق والجنس وغير ذلك.

خصائص حقوق الانسان:

Human rights characteristics:

بالاستناد إلى تعريف حقوق الإنسان يمكن أن نحدد أبرز خصائصه وعلى النحو الآتي[6]:

1. لا تشترى ولا تكتسب ولا تورث، فهي ببساطة ملك الناس لانهم بشر فحقوق الانسان (متأصلة) في كل فرد.
2. واحدة لجميع البشر بغض النظر عن العنصر أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي اخر، أو الاصل الوطني أو الاجتماعي. وقد ولدنا جميعا أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق ، فحقوق الانسان (عالمية).
3. لا يمكن انتزاعها، فليس من حق أحد أن يحرم شخصا أخر من حقوق الانسان حتى لو لم تعترف بها قوانين بلده، أو عندما تنتهكها تلك القوانين، فحقوق الانسان (ثابتة) وغير قابلة للتصرف.
4. كي يعيش الناس جميعا بكرامة، فأنه يحق لهم أن يتمتعوا بالحرية والامن وبمستويات معيشة لائقة، فحقوق الانسان (غير قابلة للتجزؤ).

ويمكن تصنيف الحقوق الى ثلاث فئات[7]:

1. الحقوق المدنية والسياسية (وتسمى أيضا الجيل الاول من الحقوق) وهي مرتبطة بالحريات وتشمل الحقوق التالية: الحق في الحياة والحرية والامن، وعدم التعرض للتعذيب والتحرر من العبودية، المشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير والتفكير والضمير والدين، وحرية الاشتراك في الجمعيات والتجمع.
2. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (وتسمى أيضا الجيل الثاني من الحقوق) وهي مرتبطة بالأمن وتشمل: العمل والتعليم والمستوى اللائق للمعيشة، والمأكل والمأوى والرعاية الصحية.

3. الحقوق البيئية والثقافية والتنموية (وتسمى ايضا الجيل الثالث من الحقوق) وتشمل حق العيش في بيئة نظيفة ومصونة من التدمير، والحق في التنمية الثقافية والسياسية والاقتصادية.

المبحث الرابع

Chapter Four

انعكاس التحول الديمقراطي على الممارسة الاعلامية

The reflection of the democratic transition on media practice

وضعت الثورة الاتصالية والمعلوماتية القنوات الفضائية أمام تحديات عديدة وأتاحت لها في الوقت نفسه غزارة المعلومات وسرعة نقلها وتداولها وانعكس ذلك على الممارسة الاعلامية، وخلقت هذه التطورات مستخدمين يعتمدون على الانترنت وشبكات نقل المعلومات الالكترونية في تلقي المعلومات، وسارعت الفضائيات إلى استقطاب هذا الجمهور عن طريق اضافة انعكاس التحول الديمقراطي الى منهاج عملها الإعلامي في نقل وتسويق انتاجها الإعلامي، كما وضعت استراتيجية لمواكبة احداث العصر ومواجهة المنافسة مع وسائل الاعلام الاخرى مطورة نفسها بتطور المجتمعات ومستفيدة من التطورات التكنولوجية. وعليه فان الحرية تشكل واحدة من أهم أوجه الانظمة الديمقراطية لاسيما مع أهمية الحريات العامة التي تقع ضمن اطار هذا المفهوم والتي تشمل الاتي:

– حرية الإعلام: وهي الحرية التي تمنح الى عمل الإعلام ووسائله، الامر الذي يشكل عاملاً مهما في دعم الانظمة الديمقراطية، ولاسيما أنّ مسؤولية تعريف أبناء الشعب بطبيعة النظام الفيدرالي وحدوده واثاره السلبية والايجابية تقع على عاتق وسائل الاعلام.

– الحرية السياسية: تقوم وسائل الإعلام بدور مؤثر في الدول الديمقراطية كنمط من أنماط الرقابة الخارجية على أعمال السلطات التنفيذية، إذْ تتابع وسائل الإعلام ممارسات السلطات التنفيذية، الامر الذي يزيد من دورها الرقابي في الانظمة السياسية الديمقراطية داخل الدول الديمقراطية، اذ تشكل قدرتها على تقصي الحقائق والكشف عن المخالفات الدستورية والادارية وعرضها على الرأي العام قوة ضغط على السلطة الحاكمة التي تجد نفسها مضطرة للتحقق من القضايا التي توليها وسائل الإعلام اهمية بالغة، وتتخذ الاجراءات اللازمة والمتماشية مع معايير الرقابة الخارجية، ولاسيما أنّ وسائل الاعلام تختار الموضوعات الحساسة كإثارة فضائح الرشوة والفساد الاداري والمخالفات الدستورية التي تحصل في الدولة الديمقراطية ومن ثم فان الحريات المتاحة لوسائل الإعلام تشكل دعما للنظام السياسي الديمقراطي وما ينجم عنها من سوء استخدام الصلاحيات[8].

وبعد الاطلاع على أدبيات العلوم السياسية نلاحظ أنه لا توجد نظرية علمية شاملة ودقيقة توضح وتشرح طبيعة الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في عملية التحول الديمقراطي. فالدراسات والنظريات المتوافرة حول هذه القضية يكتنفها التنافر والغموض لدرجة التعقد والتشابك الى حد كبير. فقد اوجدت تلك الدراسات تباينات حول عما اذا كانت هناك علاقة ايجابية أم سلبية بين وسائل الاتصال والديمقراطية .. وعما اذا كان ينبغي ان تسبق عملية تحرر وسائل الإعلام خطوات التحول الديمقراطي أم العكس. ولكن من الممكن اليوم تصنيف العلاقة بين وسائل الإعلام الجديد والتحول الديمقراطي في ضوء ثلاثة اتجاهات، الاول يعترف بالدور الفاعل للإعلام الاجتماعي في عملية الاصلاح السياسي والتحول الديمقراطي باعتبار أنّ وسائل الإعلام اداة اساسية في الانتقال الحر (الديمقراطي) والاصلاح السياسي بمعناه الحر. والثاني ينظر بنظرة سلبية لدور السوشيال ميديا في عملية هذا التحول. من منطلق عدم وجود علاقة ايجابية واضحة ومحددة. والاتجاه الثالث ينظر الى طبيعة العلاقة بين الإعلام الجديد والديمقراطية بوجهة نظر اعتدالية تعطي للإعلام ادوار محددة في مرحلة التحول(9).

وعن دور وسائل الإعلام في بناء التحول الديمقراطي لقد تشكل في بنما سنة **1987** مركز الديمقراطية للعمل على استعادة الديمقراطية ويتولى هذا المركز تنظيم عدد من البرامج الممتازة التي تدعم دور وسائل الإعلام في الاغراض التعليمية الدافعة نحو التحول الديمقراطية ويقوم هذا المركز بالتنسيق مع ثلاثة محطات تلفزيونية تجارية بإنتاج سلسلة من الاعلانات التي تستغرق **20** ثانية للإعلان عن أهداف والاشادة بأهمية الرسائل التعليمية المتعلقة بالديمقراطية. وقام المركز بحملة إعلانية مماثلة عبر شبكات الاذاعة وبالأشراف على برنامج إذاعي أسبوعي يستغرق ساعة كاملة ويتناول القضايا المتعلقة بتشجيع القيم الديمقراطية، وتتراوح هذه البرامج بين المواد الثقافية وعلاقتها بالديمقراطية إلى تنمية المجتمع والتعليم الديمقراطي. وإذا كان من الضروري أنْ نميز بين موقع الإعلام على خريطة العالم السياسية وبين دوره في توجيه سياسات العالم ودولها نحو التحول الديمقراطي فإن علينا أن نشير تفصيلا إلى أدوار ووظائف الاعلام وذلك على النحو التالي:

أولا: في ظل التطور الذي شهدته وسائل الإعلام أصبح الإعلام هو الموجه الرئيسي لسياسات العالم حيث أنّ صناع القرار يؤثرون ويتأثرون بما تنشره وسائل الاعلام حول موضوعات محلية وإقليمية وعالمية مما يجعلهم يغيرون من سلوكهم اتجاه العديد من القضايا

ثانيا: يقوم الإعلام الحر بدور أساسي في الترويج للتحول الديمقراطي من خلال البث المباشر والحي للعديد من نماذج ديمقراطيات العالم وهذا فيه رسائل ضمنية للقادة وبقية الجماهير من أجل التغيير

والانتقال إلى الأحسن في ظل نظام ديمقراطي يؤمن بالحرية.

ثالثا: تقوم وسائل الإعلام العالمية باستقطاب النخب المثقفة للترويج لفكرة التحول الديمقراطي في بعض دول العالم وخاصة تلك التي لم تنتقل بعد الى الديمقراطية الحقيقية وذلك عبر الحوارات التلفزيونية والمقالات الصحفية والمؤتمرات والندوات اذ يتم تكثيف جهودهم من أجل إعادة تشكيل الرأي العام لمساندة موجات التحول الديمقراطي الحاصلة في مختلف دول العالم .

رابعا: تشير الدراسات إلى تزايد أهمية الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في المجال السياسي ويتجلى ذلك في توظيف وسائل الإعلام الدولية والمحلية ليتم من خلالها ترويج القيم السياسية الاجتماعية والثقافية الغربية ونشرها في دول الجنوب، وهذا ما حدث بالفعل في عملية الاصلاحات الأخيرة في الشرق الأوسط حيث أصبحت الكثير من الحكومات في إحراج أمام شعوبها.

خامسا: كما تشير الدراسات من جهة أخرى إلى استفادة التحول الديمقراطي في بعض الدول من استمرار النظام الإعلامي العالمي الراهن الذي يتسم بالخلل وأوجه التفاوت سواء اكان على المستوى المحلي أم العالمي والتي تتمثل في الانسياب غير المتوازن للمعلومات مع رسوخ الاتجاه الرأسي الأحادي للإعلام من الشمال إلى الجنوب.

سادسا: اكتسب تأثير وسائل الإعلام في عملية التحول الديمقراطي أهمية كبيرة اذ كانت التغطية الإعلامية في بعض الدول تدعم مطالب المعارضة من أجل حكومة أكثر شفافية، وذلك في محاولة منها لدفع عجلة الانتقال إلى ديمقراطية حقيقية يتمتع فيها الفرد بحقوقه المدنية والسياسية.

سابعا: تأثرت عملية صياغة التحول الديمقراطي في العديد من الدول بوسائل الإعلام وما تنشره من أخبار وتحاليل لقدرتها على التغلغل داخل دواليب الحكم إلى حد يجعل من الصعب تفادي تسرب الأنباء قبل تنفيذ السياسات، وهذا ما يدفع برجال السياسة إلى التغير أحيانا والقبول بأمر الواقع أحيانا أخرى.

ثامنا: تقع بعض التأثيرات السياسية (التحول الديمقراطي) لوسائل الإعلام من خلال معلوماتها على الأفراد والتي قد تعدل أو لا تعدل الاتجاهات وهذه بدورها قد تعدل أو لا تعدل السلوك السياسي وهذا التأثير قد يتحقق من خلال أي عنصر من عناصر العملية الاتصالية المرسل والرسالة والوسيلة والمستقبل أو قد يتحقق من خلال سياق الإعلام أو التوقيت أو التتابع أو التكرار.

تاسعا: تتدخل وسائل الإعلام في عملية اتخاذ القرار في مراحل مختلفة، فهي تقدم لرجل السياسة المعلومات التي يبني على أساسها وجهة نظره، أو تقدم له المادة التي يريدها ليدعم وجهة نظره في عملية

الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، وبالتالي اتخاذ القرار الصائب نحو هذا التوجه.

عاشرا: من الطبيعي أن وسائل الإعلام لا تعط نفس الاهتمام والتركيز لكل القضايا حيث تظهر فروق المعالجة الاعلامية من حيث الشكل والموضوع والتكرار والمساحة أو الزمن وعناصر الابراز المختلفة، وبناء على هذه المفارقة في التركيز تتشكل الأجندة الإعلامية بخصوص القضايا السياسية وعلى رأسها قرار التحول الديمقراطي.

الحادي عشر: إن تركيز وسائل الاعلام على قضايا سياسية لها علاقة بالتحول الديمقراطي يؤدي إلى انتقال نفس التركيز إلى أصحاب القرار السياسي، اذ تصبح أولويات اهتمام وسائل الإعلام هي ذاتها أولويات اهتمام السياسيين، أي أن وسائل الاعلام تدفع رجل السياسة في كثير من الأحيان إلى التكيف لإدراكه للقضايا وفق تكيف وسائل الإعلام وإدراكها للقضايا ذاتها بشكل يحقق تناغما بين أجندة وسائل الإعلام وأجندة رجل السياسة[10].

الاعلام الجديد - القوة الاتصالية والديمقراطية:

New media - communicative power and democracy:

يمكن تناول هذا الموضوع في نقاط محددة وواضحة وعلى النحو الآتي:

ركزت الكثير من الأدبيات على الدور الايجابي لوسائل الاعلام الجديد في نشر الديمقراطية وتدعيمها عالمياً في الدول التي تنتمي الى بيئات ديمقراطية غير مستقرة. كنماذج الدول غير الليبرالية ودول امريكا اللاتينية ودول القارة الافريقية، فهناك دائماً مساحات متاحة، معظمها نتاج للاندماج في الاقتصاد الدولي أو استخدام تقنيات الاتصالات الحديثة. وتعبر هذه الحركة عن تحولات اقتصادية واجتماعية ملموسة صاحبها التطور التقني للإعلام العالمي وجهود تقوية شبكة الاتصالات بين أرجاء العالم. وفي هذا الصدد تبرز مؤسسات الاعلام الجديد كصيغة تتحدى سيطرة الحكومات. وتجسد حرية التعبير والتجمع متخطية العوائق القومية. وفي هذا الاطار تطورت نماذج جديدة من الديمقراطية في عصر العولمة. وهنا يمكن طرح تساؤل حول مدى مساهمة تقنيات الاتصال الحديثة في نشر الديمقراطية خارج اطار الدولة القومية. والجواب على ذلك افرزت التطورات في تكنولوجيا الاتصال على المستوى العالمي مؤسسات تتسم بالديمقراطية، فالتطور المنشود للمؤسسات مرهون باستمرار تحاور مؤسسات المجتمع المدني العالمي، وتفاعلها حول قضايا الديمقراطية والاتصال، كما فعل من قبل منظري الديمقراطية. فقد سمحت التكنولوجيا الحالية بالتأسيس لقوة الشعب أو كما يسميها الباحث بالقوة العالمية الجديدة.

لقد سمحت اليات تداول المعلومات على اتساع المشاركة السياسية للأفراد وازدهار المجتمع المدني على نطاق دولي وتزايد نشر الديمقراطية. لكن في المقابل تزايدت الضغوط غير الرسمية على الدول القومية. فأصبحت غير قادرة على الحد من تدفق المعلومات داخل حدودها ، كما تحتم عليها الالتفات الى الرأي العام العالمي، بعده مصدرا جديدا للقوة السياسية . تتدافع الدول للسيطرة عليه، فلم تعد الدبلوماسية مجال الحكومات بقدر ما باتت مجالا للأفراد والمنظمات غير الحكومية.

إنّ مدى استخدام الإعلام وتقنيات الاتصالات حالياً، تساعد كثيراً في تدعيم قيم الديمقراطية وممارساتها، فالعلاقة بين الديمقراطية والاعلام علاقة ذات وجهين: فالإعلام مجال لتحديد قوة الرأي العام كما يتيح للجميع مناقشة كل القضايا بصورة شاملة وذكية وبناءة. وتساهم مضامين الديمقراطية ذات نوعية في صياغة هذه القوة؛ بلْ إنها قد تمثل سلطة مساءلة على المؤسسات الاعلامية مما يشكل اطارا لتعزيز الديمقراطية الفعلية وتعزيز حقوق الإنسان[11]. وهكذا يمكن القول أنه لا حقوق للإنسان إلاّ في ظل الديمقراطية التي تعد ضرورة ملحة لحماية تلك الحقوق؛ ولكن ما تلك الحقوق التي تزدهر بفضل الإعلام؟ هذا ما سوف نشير إليه في الملاحظات الختامية أدناه.

ملاحظات ختامية لعمل وسائل الإعلام في ميدان حقوق الإنسان:

لكي تؤدي وسائل الإعلام دورها الفعال في ميدان حقوق الإنسان يجب مراعاة الملاحظات الآتية:

1. العمل على تجريد فكرة الحق من أي تأثير سياسي ووضع هذه الفكرة في سياقها الجديد في خدمة الإنسان والمجتمع.
2. استحضار دور الحضارة العربية والإسلامية والعراقية في إرساء دعائم حقوق الإنسان فلا يمكن تجريد تلك الحقوق من منابعها الأصلية.
3. عدم تركيز وسائل الإعلام على حقوق الإنسان التي توصف بالتقليدية مثل حق الحياة وحرية الفكر والتقاضي وغيرها؛ بلْ لا بدّ من تجاوز تلك الحقوق إلى كل ما يشير إليها في سلامة البدن والعيش في بيئة نظيفة ورفض أعمال السخرة وعدم التقاط الصور دون علمه...الخ.
4. تعريف أفراد المجتمع بحقوق الإنسان بمفهومها الدقيق، فحقوق الإنسان يجب أنْ لا تفهم على أساس أنها منة أو هبة أو هي أداة مطلقة بيد الإنسان، فالحقوق لا تعني ذلك ابداً فمثلاً حق الملكية الشخصية وهو أبرز حقوق الإنسان يمكن أنْ يتنزع من أجل تحقيق المصلحة العامة. وهكذا ينبغي أنْ لا تكون مجرد كلمات تردد على ألسنة الناس دون فهم لمعناها.

5. ينبغي على وسائل الإعلام أنْ تقدم للناس حقوقهم في الاطلاع وفهم مجريات الإحداث في المجتمع وهنا لابدّ أنْ تكون تلك المعلومات دقيقة وصحيحة وكاملة غير مجزأة بما يؤدي إلى علم فهم تلك الأحداث والتي تضع أبناء المجتمع في حيرة وقلق وربما التوجه نحو وسائل إعلام معادية أو مخربة للوصول إلى تلك المعلومات.
6. العمل الصادق كرقيب على السلطات الثلاث وعمل الحكومة، فوسائل الإعلام واجبها الدفاع عن حقوق الإنسان والتنبيه في حالة حدوث انتهاكات لتلك الحقوق أي جهة حكومية أو غير حكومية.
7. تتحمل وسائل الإعلام مسؤولية الارتقاء بحق الإنسان في الارتقاء بذوقه العام ومواجهة البرامج ذات المحتوى الهابط المنتشرة بشكل كبير والتي تسهم في إفساد الذوق العام. وفي السياق نفسه ينبغي على وسائل الإعلام احترام خصوصية الإنسان فيما يتعلق بحياته وأساره وهنا يتبغى عدم نشر أو صور أو معلومات من شأنها أن تنتهك تلك الحقوق إلا بعد موافقة هؤلاء الأشخاص موافقة ضمنية أو صريحة[12].
8. يلعب الإعلام دوراُ مهماً في دعم وتعزيز حقوق الإنسان وفي تأكيد ترابط جميع الحقوق، كما تتزايد أهميته في عالمنا العربي الذي لا يزال يعاني قصور في التوعية بقضايا حقوق الإنسان وثقافته ومفاهيمه، الأمر الذي يضع على عاتق وسائل الإعلام مسؤولية خاصة لنشر المعرفة حول قضايا حقوق الإنسان، وكذلك لفضح انتهاكات هذه الحقوق.
9. يلعب الإعلام الجديد دوراً حاسماً في التأثير على مسار حقوق الإنسان ليس فقط من خلال دوره في ترسيخ الوعي العام بهذه الحقوق وتكريس مفاهيمها؛ ولكن أيضاً في مجال التأثير على حماية هذه الحقوق من خلال دوره الرقابي وقدرته على طرح مختلف القضايا وتقديم المعلومات والمتابعة، ولكن بقدر ما تمتلك وسائل الإعلام القدرة على تعزيز حقوق الإنسان وتعزيزها، فإنها يمكن أنْ تكون عنصراً من عناصر العرقلة والتضليل، سواء اكانت من حيث تزوير الوعي بمفاهيم معينة أو إدامة الأنماط والصور العقلية السلبية عن بعض الأشخاص أو الجماعات أو حجب المعلومات عن الرأي العام، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة كيفية تعامل وسائل الإعلام مع حقوق الإنسان. لذلك يجب على وسائل الإعلام تقديم المعلومات الصحيحة بعيداً عن التحيز فيما يتعلق بحقوق الإنسان بما يسهم في رفع مستوى وعي المواطنين اذ يصبحوا جزءاً من سلوكهم العام، وتتحمل وسائل الإعلام مسؤولية الوقوف ضد كل الممارسات التي يقصد بها الانتقاص من حرية الرأي والتعبير[13].

الخاتمـــــــة

Conclusion

بعد أنْ عرضنا مشكلة البحث وأهدافه ومجرياته؛ تمّ تسجيل مجموعة من النتائج والتوصيات، نجد من المفيد الاستفادة منها أو على الأقل الالتفات إليها والوقوف عندها بغية معالجة مشكلة البحث، نظراً لما يشكله البحث من أهمية واقعية؛ ويمكن وضع النتائج والتوصيات على النحو الآتي:

أولاً: النتائج:

Firstly: Conclusions:

ينهض الإعلام الجديد بالعديد من المهام في سبيل تحقيق حقوق الإنسان والدفاع عنها ويمكن استخلاصها على النحو الآتي:

1. لا يمكن الحديث عن وجود إعلام يلعب دوراً فاعلا نحو تعزيز الوعي بحقوق الإنسان دون بيئة ديمقراطية، تحكمها الضوابط القانونية المنظمة لعمله.
2. هناك عديد من الأدوار الرئيسة لوسائل الإعلام الجديد في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وتنمية الوعي بها، بما في ذلك مسؤولية تعزيز حقوق الإنسان، ونشر ثقافة احترامها والالتزام بها، ومسؤولية التحريض على المطالبة بانتقاص الحقوق، ومسؤولية التحذير من إساءة استعمال الحقوق، بالإضافة إلى مسؤولية التربية على احترام حقوق الإنسان للآخرين سواء اكان بشكل فردي أم جماعي.
3. تشكل حرية الإعلام أحد روافد حرية الرأي التي تعد ركيزة أساسية من ركائز حقوق الإنسان، اذ يتطلب ذلك من الإعلام أن يلعب دورا رياديا في مجال حقوق الإنسان، لما له من دور في دعم وتعزيز حقوق الإنسان.
4. الحرية التي أشرنا غليها في نقطة 3 توجب على الإعلامي الالتزام بأخلاقيات المهنة الإعلامية واحترام ضوابطها من أجل النهوض الحقيق بحقوق الإنسان.
5. تقوم وسائل الإعلام الجديد بتأثيرها على الرأي العام من أجل التوعية وإشاعة حقوق الإنسان ولاسيما في ظروف الانفتاح الإعلامي الكبير وما يرافق ذلك من تداعيات العولمة التي تحاول أنْ تقوض قيم حقوق الإنسان بقيم دخيلة، وهنا يتجلى دور الإعلام الجديد الهادف في حماية المتلقي للرسائل الإعلامية المشوهة وتصحيح المعلومة وإبرازها على نحو لا يؤثر على الخصوصية العربية والإسلامية.

ثانياً: التوصيات:

Secondly: Recommendations:

1. **التزام الدول بالنهج الديمقراطي بوصفه الأساس التي تقام عليه حقوق الإنسان.**
2. **حث الإعلاميين على الاستفادة من التقنيات الجديدة التي تساعدهم في أداء مهامهم تجاه الإنسان وحقوقه.**
3. **التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في بقعة من العالم باعتباره تعني الإنسان في كل مكان.**
4. **على الحكومات احترام حرية الإعلام وتقدم جميع التسهيلات إليها بوصفها شريك في احترام حقوق الإنسان.**
5. **تدريب الصحفيين والإعلاميين على الحياد والموضوعية والالتزام بالنزاهة والدقة أثناء عملية نقل الأخبار، وعدم الانحياز لأي من أطراف الموضوع الذي ينشر أو يبث، ويلتزم بالموضوعية في التعامل والتوازن في عرض وجهات النظر، ونقل الأخبار، الحدث والصورة كما جاءت في الواقع، ولاسيما عندما يتناول الموضوع أحداثاً تهم المجتمع، وتجريده من نزواته الحزبية أو الفكرية عند عرض الخبر، وعدم تغليب المصالح الخاصة على الاعتبارات المهنية والوطنية.**
6. **التحقق مما ينشر على وسائل التواصل الاجتماعي قبل بثه، لا يمكن للإعلامي دائما ضمان الحقيقة، ولكن الحفاظ على دقة الحقائق والوقائع يبقى المبدأ الأساس للعمل الإعلامي.**
7. **عدم خضوع الإعلامي لأي تأثير أو رقابة أو ضغوط، سواء اكانت سياسية أم اقتصادية أو ثقافية من حسن التعامل الإعلامي.**
8. **يجب عدم استخدام حرية التعبير باستخدام كلمات أو عبارات أو صور تتنافى مع الآداب العامة، وعدم انتهاك حرمة الحياة الخاصة للمواطنين، وعدم نشر الأفكار والمفاهيم الخاطئة التي تروج للدجل والشعوذة والخرافات، والامتناع عن بث كل ما يضر أو يديم ثقافة العنف والكراهية.**
9. **ينبغي على الإعلام الجديد أن يتعاون مع منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني في عملية التوعية والتثقيف بحقوق الإنسان، والاستعانة بها في كشف الانتهاكات المتعلقة بتلك الحقوق.**
10. **ينبغي على الإعلام الجديد عدم اعتماد الانتقائية في الموضوعات الخاصة بحقوق الإنسان مثل: حقوق الصحة والتعليم والسكن.. وغيرها؛ بلْ ينبغي اعتماد الأساليب الاستقصائية في جميع القضايا ذات العلاقة بحقوق الإنسان.**

الهـــوامـــش

Endnotes

(1) مجموعة العمل الاقليمية الخاصة بالإعلام الرقمي، لاطار التشريعي والتنظيمي قطاع الاعلام الرقمي في العالم العربي والشرق الاوسط –الاتحاد الدولي للصحفيين–كانون ثاني –2020 – ص5.

(2) غالب كاظم جياد الدعمي، الاعلام الجديد(اعتمادية متصاعدة – ووسائل متجددة)، دار امجد ، ط1 ، 2017 ، ص 55–56.

(3) مجموعة العمل الاقليمية الخاصة بالإعلام الرقمي، مرجع سابق، ص13.

(4) قينان عبدالله الغامدي ،التوافق والتنافر بين الاعلام التقليدي والاعلام الالكتروني ، ورقة بحثية مقمة الى ندوة (الاعلام والامن الالكتروني)، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، 2012 ،ص14–15.

(5) محمد بشير محمود قيطه ،مدى تضمن منهاج التربية الاسلامية للمرحلة الثانوية لمفاهيم حقوق الانسان ومدى اكتساب الطلبة لها، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية بغزة ، كلية التربية ، ص 10.

(6) حسين عبد المطلب الأسرج، الحقوق الاقتصادية والتنمية في الدول العربية ص 5، تم الاطلاع في 4–10/ 2023، *https://www.academia.edu*.

(7) المرجع السابق نفسه، ص7.

(8) حسين دبي الويني، سعد مطشر عبد الصاحب ، الممارسة الاعلامية والتحول الديمقراطية في العراق (دراسة ميدانية للعاملين في قناتي السومرية الفضائية والبغدادية الفضائية)، مجلة الباحث الاعلامي، العدد 6–7 ، ايلول، 2009 ،ص117–118.

(9) نورة الزعبي، العلاقة بين الاعلام الجديد والتحول الديمقراطي ، جريدة الوطن، الخميس 16 يونيو 2016.

(10) زكريا بن صغير، دور الاعلام في التحول الديمقراطي نحوى مقاربة لفهم اشكالية بناء الدولة، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية ، 2020، ص411–412.

(11) عبد الكريم هشام، الاعلام الجديد واليات تحقيق جودة الديمقراطية في المجتمعات الانتقالية (مقاربة في الديمقراطية المشاركاتية)، مجلة الفكر، العدد الثاني عشر.

(12) سعد مطشر عبد الصاحب، ونهلة عبد الرزاق عبد الخالق، وسائل الإعلام وحقوق الإنسان مقاربة أولية، مجلة كلية الآداب، العدد 90، ص 517– 520.

(13) محمود بسيونى، الإعلام وحقوق الإنسان.. التأثير المطلوب، مقال منشور على شبكة الانترنت بتاريخ 4–3/ 2023، وتم الاطلاع عليه بتاريخ 1–5/ 2023: */https://www.mobtada.com/opinions/1270532*

المصـــــــادر

I. حسين دبي الويني، سعد مطشر عبد الصاحب، الممارسة الاعلامية والتحول الديمقراطية في العراق (دراسة ميدانية للعاملين في قناتي السومرية الفضائية والبغدادية الفضائية)، مجلة الباحث الاعلامي، العدد 6-7 ، ايلول، 2009.

II. حسين عبد المطلب الأسرج، الحقوق الاقتصادية والتنمية في الدول العربية ، تم الاطلاع في 4-10/ 2023، *https://www.academia.edu/*

III. رياض صبح، حقوق الانسان ، ص7 منشور على الانترنت/*https://nimd.org/wp-content/upload*

IV. زكريا بن صغير، دور الاعلام في التحول الديمقراطي نحوى مقاربة لفهم اشكالية بناء الدولة، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية ، 2020.

V. سعد مطشر عبد الصاحب، ونهلة عبد الرزاق عبد الخالق، وسائل الإعلام وحقوق الإنسان مقاربة أولية، مجلة كلية الآداب، العدد 90.

VI. عبد الكريم هشام، الاعلام الجديد واليات تحقيق جودة الديمقراطية في المجتمعات الانتقالية (مقاربة في الديمقراطية المشاركاتية)، مجلة الفكر، العدد الثاني عشر.

VII. غالب كاظم جياد الدعمي، الاعلام الجديد(اعتمادية متصاعدة – ووسائل متجددة)، دار امجد ، ط1 ، 2017.

VIII. مجموعة العمل الاقليمية الخاصة بالإعلام الرقمي، لاطار التشريعي والتنظيمي قطاع الاعلام الرقمي في العالم العربي والشرق الاوسط– الاتحاد الدولي للصحفيين– كانون ثاني –2020.

IX. محمد بشير محمود قيطه ،مدى تضمن منهاج التربية الاسلامية للمرحلة الثانوية لمفاهيم حقوق الانسان ومدى اكتساب الطلبة لها، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية بغزة ، كلية التربية.

X. محمود بسيونى، الإعلام وحقوق الإنسان.. التأثير المطلوب، مقال منشور على شبكة الانترنت بتاريخ 4-3/ 2023، وتم الاطلاع عليه بتاريخ 1-5/ 2023: *https://www.mobtada.com/opinions/1270532*

XI. نورة الزعبي، العلاقة بين الاعلام الجديد والتحول الديمقراطي ، جريدة الوطن، الخميس 16 يونيو 2016.

References

I. *Hussein Dubai Al-Waini, Saad Mutashar Abdel-Sahib, Media Practice and Democratic Transformation in Iraq (A Field Study of the Workers of Al-Sumaria Satellite and Al-Baghdadiya Satellite Channels), Al-Baheth Al-Ilamiya Magazine, Issue 6-7, September, 2009.*

II. *Hussein Abdul Muttalib Al-Asraj, Economic Rights and Development in the Arab Countries, accessed 10-4/2023, https://www.academia.edu/*

III. *Riyad Sobh, Human Rights, p. 7, published online: https://nimd.org/wp-content/upload*

IV. *Zakaria Ben Saghir, The role of the media in democratic transformation towards an approach to understanding the problem of state building, Al-Bahith Journal in the Humanities and Social Sciences, 2020.*

V. *Saad Mutashar Abdel-Sahib, and Nahla Abdel-Razzaq Abdel-Khaleq, Media and Human Rights, A Primary Approach, Journal of the College of Arts, No. 90.*

VI. *Abdul Karim Hisham, New Media and Mechanisms for Achieving Quality Democracy in Transitional Societies (An Approach to Participatory Democracy), Al-Fikr Magazine, No. 12.*

VII. *Ghaleb Kazem Jiyad Al-Daami, New Media (Rising Reliability - and Renewed Means), Dar Amjad, 1st edition, 2017.*

VIII. *The Regional Working Group on Digital Media, for the legislative and regulatory framework for the digital media sector in the Arab world and the Middle East - International Federation of Journalists - January 2020.*

IX. *Muhammad Bashir Mahmoud Qita, The extent to which the Islamic education curriculum for the secondary stage includes human rights concepts and the extent to which students acquire them, Master's thesis, Islamic University of Gaza, College of Education.*

X. *Noura Al-Zoubi, The relationship between new media and democratic transformation, Al-Watan newspaper, Thursday, June 16, 2016.*